

إسرائيل تخسر المعركة: مناصرة فلسطين في الجامعات

كتبه [حاتم بازيان](#)

نظرة عامة

إلى نظام الفصل العنصري، وحين دعمت إسرائيل بتواطؤها مع فرق الموت المدعومة حكوميًا في أمريكا الوسطى. ومما كان التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط، قدّمت إسرائيل ومناصروها الدعم للجهود الحربية الأمريكية باعتبارها مفيدةً لأمن إسرائيل.

باتت الحركات السياسية التقدمية والنضالات المحلية تصنّف القضية الفلسطينية كأحد الموضوعات المحورية في عملها. فقبل 30 عامًا فقط، كان اليسار السياسي في الولايات المتحدة في سجاليّ دائم حول السماح برفع علم فلسطين في نشاطاته وفعالياته الداعية إلى السلام والعدالة وتأمين فرص العمل، ناهيك عن السماح لمتحدث مناصر لفلسطين بإلقاء خطاب. واليوم غدت فلسطين جزءًا من تأطير الحركات السياسية، المحلية والعالمية، مهما كانت قضيتها. أمّا المدافعون عن إسرائيل أو المتحدثون لصالحها بالكاد يجدون مَحفلاً يتحدثون فيه لأنهم راهنوا على المجمع الصناعي العسكري لتيار اليمين وتدخلاته الويلة.

”غدت فلسطين اليوم جزءًا من تأطير الحركات السياسية التقدمية، المحلية والعالمية، مهما كانت قضيتها.“

تسبّب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 2012 في تغيير قطعي في النظرة تجاه إسرائيل على المستوى الشعبي وعلى مستوى المحللين السياسيين. فهؤلاء يدركون أن إسرائيل تنتهك القانون الدولي ولا تتورع عن التعدي على حقوق الإنسان الفلسطيني. وبالرغم من أن الأجندة الموالية لإسرائيل هيمنت في بادئ الأمر على وسائل الإعلام الرئيسية، وظلّ مناصروها يرددون أن لإسرائيل ”الحق في الدفاع عن نفسها“، إلا أن وسائل التواصل الاجتماعي الأكثر تحررًا من قيود السيطرة على الإنترنت أتاحت حيزًا لتحول الرواية لصالح الجانب الآخر من الطيف السياسي إلى درجة أن وسائل الإعلام الرئيسية نفسها شهدت تغييرًا ملحوظًا.

مناصرة فلسطين في الجامعات

قادت التطورات المبنية أعلاه إلى تعزيز جهود مناصرة فلسطين في الجامعات، ويعود بعض الفضل في ذلك إلى العمل الدؤوب الذي يبذله الناشطون التقدميون. وغدا منظور التضامن مع النضال الفلسطيني هو المنظور السائد في الجامعات بالفعل. ومن أمثلة هذا التحول تأسيس المنظمات الطلابية وانتشارها مثل منظمة طلاب من أجل العدالة في فلسطين.

تأسست منظمة طلاب من أجل العدالة في فلسطين في جامعة كاليفورنيا في بيركلي سنة 1992 بعد حرب الخليج الأولى. فقبل اندلاع الحرب، قدّمت إلى الولايات المتحدة أعدادًا كبيرة من الفلسطينيين بغرض الدراسة، ولكن تلك الأعداد أخذت تتلاشى مع

أصدرت منظمة «بلاستين ليغال» الحقوقية الناشطة في مجال الدفاع عن الحقوق الفلسطينية في الولايات المتحدة مؤخرًا تقريرًا أظهر أن معظم القمع الواقع على جهود المناصرة والدفاع عن الحقوق الفلسطينية في الولايات المتحدة موجه نحو الطلاب والهيئات التدريسية، ويبيّن أن 89% من تلك الحالات وقعت في الجامعات في 2014، و74% في العام 2019. تُبيّن هذه الإحصاءات حجم النضال الراهن الذي يخوضه الطلاب والأساتذة المدافعون عن الحقوق الفلسطينية في الجامعات الأمريكية، وتشير أيضًا إلى أهمية تتبع تطور الجهود المدافعة عن فلسطين داخل تلك الجامعات، حيث إن استعراض تاريخ هذه الجهود الممتد إلى عشرين أو ثلاثين سنة يُثري إدراكنا لما وصلنا إليه وللحملة الراهنة المتنامية ضد الطلاب والهيئات التدريسية وسُبل مجابقتها.

يتناول هذا التعقيب تاريخ حركة مناصرة الحقوق الفلسطينية في الولايات المتحدة وكيف انبثقت منها المناصرة الفلسطينية في الجامعات، ويُبرز حركة طلاب من أجل العدالة في فلسطين كمثال. ثم يُحلّل ردّ إسرائيل ومناصريها على هذا التحول، وي طرح في الختام توصيات تُمكن الجامعات، برغم الهجمات عليها، من الاستمرار في توفير البيئة الموازية وتعزيزها لدعم البحث والتفكير النقدي إزاء فلسطين، والذي يعزز بدوره النضال من أجل الحقوق الفلسطينية وتقرير المصير.

نشأة حركة مناصرة الحقوق الفلسطينية في الولايات المتحدة

تزامن نمو حركة مناصرة الحقوق الفلسطينية في الولايات المتحدة مع نضالات عالمية أخرى، وتحديدًا النضال ضد نظام الأبرتهاید في جنوب أفريقيا، وضد التدخل الأمريكي في أمريكا الوسطى، وضد الهجوم الأمريكي على العراق في حرب الخليج الأولى. وفي الوقت نفسه، شهد عقد الثمانينات حملاتٍ سياسية محلية، وتحديدًا ضد قرارات إدارة الرئيس ريغان بتقليص الميزانيات المخصصة لقطاع التعليم والرعاية الصحية والبيئة، وضد حربها المشبوهة على المخدرات بموجب قانون مكافحة الجريمة الشامل لسنة 1984 الذي توسعت بسببه حملة صناعة السجون وازداد التجريم الجماعي للافارقة الأمريكيون وذوي البشرة الحنطية. حاربت تلك الحملات المحلية أيضًا إعادة الهيكلة الاقتصادية التي قضت على شبكة الأمان تحت غطاء إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية وتسببت في إفقار الملايين.

انبثقت من هذه الحملات حركات تقدمية أولت اهتمامًا أكبر لقضية فلسطين أكثر من أي وقت مضى، حيث تحدى الجراك المناصر لفلسطين والناشطون الفلسطينيون التغييرات في الأولويات الوطنية، ودعموا النضال المناهض للأبرتهاید، والحملة المناوئة لتوسع الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى، والحركة المعارضة للحرب على العراق.

وفي المقابل، اتخذت المنظمات الموالية لإسرائيل موقفًا تاريخيًا خاطئًا حين عارضت فرض عقوبات على جنوب أفريقيا وحاولت أن تحمي مبيعات الأسلحة الإسرائيلية.

والكونغرس بغيّة سنّ تشريعاتٍ تحمي إسرائيل من الحق في حرية التعبير عندما يتعلق الأمر بفلسطين. وهذا خطأً استراتيجي لأن التركيز على تكميم الأفواه على نحو استباقي يُحوّل النقاش الدائر إلى نقاشٍ حول الحقوق التي يكفلها البند الأول من التعديل الدستوري.

تمّ القوة غير المنضبطة التي تستخدمها الحكومة الإسرائيلية عن قلبها وارتباكها. فالقوة الحقيقية تكمن في القدرة على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن استخدام القوة، لأن الأفراد لديهم رفض مبدئي لتوظيفها. ومن هذا المنطلق، نجد أن إسرائيل يائسة وتسعى جاهدةً لكبح انحدار منزلتها، ولا سيما في المجتمع الأمريكي عمومًا، باستعمال مبدأ القوة فقط لانها فقدت السيطرة.

لقد تخلى كثير من أعضاء الحزب الديمقراطي، قادةً وقيادات، على سبيل المثال، عن إسرائيل كجزءٍ محوري في برنامجه. ويمكن تتبع هذه الظاهرة بالعودة إلى هجمات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ومؤتمر الآيباك على الرئيس أوباما، بدءًا من [خطاب أوباما في القاهرة سنة 2009](#) ووصولًا إلى الهجوم على اتفاقه المبرم مع إيران، بما في ذلك [كلمة نتنياهو في آذار/مارس 2015 أمام جلسة مشتركة للكونغرس](#) والتي عبّر فيها عن معارضته الصريحة للرئيس الأمريكي الحالي. فهذه الهجمات قادت الكثيرين في الحزب الديمقراطي لإدراك أن استهداف أوباما على ذلك النحو كان مرتبطًا بصعود حزب الشاي ومن ثم ترامب، وقد ساهم هذا الإدراك في تغيير موقف أعضاء الحزب إزاء إسرائيل.

”غدا منظور التضامن مع النضال الفلسطيني هو المنظور السائد في الجامعات.“

فضلاً على أن المحاولات الإسرائيلية في استخدام القوة الفجة لإسكات المنتقدين لم ترق للكثير من الديمقراطيين. فليس من المستغرب إذن أن يُدرك بيرني ساندرز بأن معارضة إسرائيل وتفويت مؤتمر الآيباك - بل [والإشارة إليه](#) بأنه ”محفلٌ للتعبص“ - ما عادت تجتري التدايعات السلبية ذاتها من معظم قاعدة الحزب الانتخابية.

بالرغم من أن [الأمر التنفيذي](#) الذي أصدره ترامب في كانون الأول/ديسمبر 2019 بهدف مكافحة معاداة السامية في الجامعات قد يبدو كارثيًا - لأنه يسمح بسحب التمويل من المؤسسات [على أساس](#) تعريف معاداة السامية الصادر من التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست، والذي يتضمن انتقاد دولة إسرائيل، ما يجعل مناصرة فلسطين من الأفعال ”المعادية للسامية“ - إلا أن من الأهمية في هذا السياق أن ندرك بأن الوضع ما انفك يتراجع بالنسبة إلى إسرائيل منذ اتفاقات أوسلو. وهذا الأمر التنفيذي ليس سوى محاولة متسرعة لوقف ذاك الانحدار. فضلاً على أن ترامب إذا وضع اسمه على شيء، فإن قاعدةً كبيرة ستعارضه ليس لشيء سوى أن ترامب هو من قام به.

لم يعد من الممكن تصوير إسرائيل في الجامعات والمجتمع المدني عمومًا كدولةٍ لا تنتهك بالطبع ستكون هناك آثارٌ سلبية في الأجل القريب على الطلاب والهيئات التدريسية، كمساعي إغلاق الفصول التي تدرس فلسطين، والمضايقة على شبكة الإنترنت، والاستنكار والإدانة بحق الأقسام والجماعات الطلابية. وتتجلى هذه الصعوبات في الهجمات الأخيرة على [مركز الدراسات العربية المعاصرة](#) بجامعة جورجتاون ومنظمة طلاب من أجل العدالة في فلسطين [ومنظمة سحب استثمارات جامعة كولومبيا من نظام الأبرتهيد](#).

تحول المواجهة العسكرية إلى سنواتٍ من الحصار. حيث أدى دفاع ياسر عرفات عن الرئيس العراقي صدام حسين في الحرب، إلى [فصل الفلسطينيين في الكويت](#) وسائر دول الخليج من وظائفهم وأجبروا على المغادرة، وكانت النتيجة أن الكثيرين من الفلسطينيين لم يعودوا قادرين على تعليم أبنائهم في الولايات المتحدة. ومع الانخفاض في عدد الطلاب الفلسطينيين في الجامعات الأمريكية، تضاعفت الجهود المبذولة لتنظيم الفعاليات لدعم الحقوق الفلسطينية.

تكررت هذه الظاهرة بُعيد إبرام اتفاقات أوسلو التي قلّصت الحراك الفلسطيني المرتبط بالحركة الفلسطينية الأشمل العابرة للحدود الوطنية بعد موافقة منظمة التحرير بموجب الاتفاقات على الحد من جهود المناصرة الدولية التي تحشدتها ضد إسرائيل¹. وهكذا اختفت قاعدة الدعم ذات الإرث التاريخي التي كان يستند إليها الناشطون الفلسطينيون في الجامعات. وفي سياق النشاط في الجامعات، كان لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها ذراعٌ طلابية وشبابية قوية أفرزت [الاتحاد العام لطلبة فلسطين](#) وفروعه حول العالم بما في ذلك في الولايات المتحدة. وبعد أن استحالَت المنظمة إلى السلطة الفلسطينية، تراجع دور الاتحاد العام لطلبة فلسطين وتراجعت قدراته المؤسسية وأهميته.

تمثلت إحدى الطرق البديلة لمناصرة فلسطين وتنظيم الفعاليات لدعم التحرر الفلسطيني كمبدأ في الترحيب بأي طالب يرغب في العمل من أجل العدالة في فلسطين. وكانت هذه نواة حركة طلاب من أجل العدالة في فلسطين التي صار لها الآن ما يزيد على 200 فرع في الولايات المتحدة وكندا ونيوزيلندا. وانضم إلى هذه الحركة طلابٌ كثر ممن دعموا نضالات التحرر ومناهضة العنصرية في جنوب أفريقيا وأمريكا الوسطى والولايات المتحدة لإدراكهم لأهمية العلاقة والقاسم المشترك بين تلك النضالات جميعًا.

وفي الوقت نفسه، أخذ يتزايد عددُ الأمريكيين اليهود الذين ما عادوا يحسبون إسرائيل جزءًا أساسيًا في هويتهم، [ويعتبرون أنفسهم مناهضين للصهيونية](#). وبات عددٌ كبيرٌ من هؤلاء أعضاء في حركة طلاب من أجل العدالة في فلسطين. فلا يستطيع هؤلاء الشباب أن يلتزموا بمعارضة صناعة السجون، والعسكرة، والعنصرية، والخطاب المعادي للمهاجرين دون أن يروا فلسطين كمودجٍ يُثقل ما يعتقدون بدهائه أنه جائزٌ ومُجحف، ألا وهو الفصل العنصري الإسرائيلي.

وبفضل ما تبذله منظمة طلاب من أجل العدالة في فلسطين وغيرها من المنظمات داخل الجامعات في الولايات المتحدة وحول العالم، لم يعد لإسرائيل حُجّة تستند إليها فكريًا وأكاديميًا. ولا بد من التفكير في هذا التطور السياسي الحاصل على مدار 20 إلى 30 سنة عند تفسير سلوك إسرائيل الحالي غير المضبوط من أجل استعادة الدعم بعدما انكشفت أكاذيبها واتضح تضليلها.

ردة الفعل الإسرائيلية اليايسة

إن تبذد مكانة إسرائيل وموقعها في مؤسسات التعليم العالي وفي أوساط المثقفين الأمريكيين دفعت وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية وأنصار إسرائيل إلى السعي بطريقة محمومة إلى قلب هذا الوضع. فبتنا نشهد كئيبًا هائلًا من الهجمات على الجامعات. غير أن الوسيلة الوحيدة التي يملكها مناصرو إسرائيل ووزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية لاستعادة بعض المكانة في الجامعات هي [التشهير وتشويه السمعة](#). لذا فإن المشاريع من قبيل كاناري ميشين (Canary Mission) ومشروع لوفير (Lawfare Project) تستهدف الطلاب والهيئات التدريسية بالدعاء أن مناصرة فلسطين وحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات تُعادي السامية. تسعى هذه القوى في الوقت نفسه إلى [تعبئة](#) مجالس الممثلين في الولايات المنفردة

تساعد في إدامة النضال من أجل التحرر الفلسطيني وإنهاء الفصل العنصري. وبالرغم من الصعوبات الهائلة، فإن مستقبل فلسطين يتحدد في المقام الأول داخل فلسطين التاريخية، ومن خلال حركات التضامن والمقاطعة حول العالم وفي الجامعات. ومثلما انتهى المطاف بنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في مخطّات الماضي، فإننا نقترّب من تحرير فلسطين.

ومع أن هذه الإجراءات قد تعود بالنفع على الحكومة الإسرائيلية وترامب في المستقبل القريب، إلا أنها ستجعل التغييرات في مكانة إسرائيل في الأجل البعيد دائماً. فلم يعد من الممكن تصوير إسرائيل في الجامعات والمجتمع المدني عمومًا كدولةٍ لا تنتهك حقوق الإنسان والقانون الدولي. ويمكن للعاملين والدارسين في التعليم العالي أن يعملوا على دعم هذا التوجه بطرقٍ عدة.

تعزير مكانة فلسطين في الجامعات

يجب على الطلاب والهيئات التدريسية والعاملين في المؤسسات الأكاديمية أن يطالبوا بالتعامل مع فلسطين ككيان قائم بذاته. فيجب أن يُصروا على عقد فصول تتحرى الشأن الفلسطيني وتُدرس سياق فلسطين دون التساؤل عما إذا كان ذلك "جيداً" بالنسبة إلى إسرائيل" أو عن علاقتها بالصهيونية أو فرض المادة التعليمية الداعمة للرواية الصهيونية.

لا بد من تناول فلسطين في سياق النضالات التحررية الدولية، وجعلها جزءاً من التاريخ الإنساني الحديث، وليس استثناءها منه. فيمكن لمادة دراسية أن تعقد مقارنةً، على سبيل المثال، بين حركات التحرر في أفريقيا جنوب الصحراء وبين حركة التحرر في فلسطين. ولن يقتصر ذلك المساق الدراسي على جنوب أفريقيا، بل سيتناول أيضاً مشاركة الحركة الفلسطينية في حملات الوحدة الأفريقية وجهودها الجماعية في مكافحة الاستعمار وحركات إنهاء الاستعمار في عقدي الستينات والسبعينات. ويمكن تصميم مساقٍ آخر يتناول العلاقة بين فلسطين وبين أمريكا اللاتينية، حيث تعيش جاليات فلسطينية فاعلة.

"لم يعد من الممكن تصوير إسرائيل في الجامعات والمجتمع المدني عمومًا كدولة لا تنتهك حقوق الإنسان والقانون الدولي."

ينبغي لأعضاء هيئات التدريس والطلاب أن يُصروا على تطوير القدرة المؤسسية داخل الجامعات. فلغاية الآن، هناك جامعتان فقط تطرحان الدراسات الفلسطينية كبرنامج دراسي قائم بذاته، هما جامعتا **براون وكولومبيا**. يمكن للطلاب أن ينظموا الفعاليات في الجامعات للإصرار على استحداث برامج على غرار برامج الدراسات الاجتماعية التي جرى استحداثها مؤسسياً في عقدي الستينات والسبعينات. ومن الأمور الأساسية كذلك استحداث برامج للدراسة في الخارج في فلسطين.

ينبغي للأكاديميين المختصين في الشأن الفلسطيني أن يحشدوا الموارد المالية لدعم هذه البرامج. فالفلسطينيون في الولايات المتحدة وخارجها لم يجدوا إلى الآن ممولين استراتيجيين كبار. ولا بد لهم من حشد هؤلاء المانحين للاستثمار في المبادرات التي سيكون لها تداعيات إيجابية على المدى البعيد في النضال الفلسطيني.

وأخيراً، لا بد من تعزيز الفرق القانونية التي توفر الحماية للأوساط الأكاديمية. ومنها، على سبيل المثال، **منظمة «بلاستين ليغال»**، والتي تقدّم منذ تأسيسها في العام 2012 دعماً مهماً وقيماً، بيد أنه لا بد من تعزيز عملها وجهودها.

وباختصار، لا بد من النظر إلى الهجمات على الأكاديميين، ومنظمة طلاب من أجل العدالة في فلسطين، والناشطين المناصرين لفلسطين كجزء من فترة تاريخية ممتدة، وبناءً على إدراك عميق للجهود المبذولة نحو إحقاق العدالة في الجامعات محلياً ودولياً. وينبغي للحجج الأخلاقية والفكرية الناجحة في معارضتها الجهود الإسرائيلية الممولة بسخاء والمدعومة مؤسسياً من أجل **شيطنة** الفلسطينيين ومناصريهم أن



«شبكة السياسات الفلسطينية» شبكة مستقلة غير حزبية وغير ربحية، مهمتها نشر وتعزيز ثقافة النقاش العام حول الحقوق الانسانية للفلسطينيين وحقهم في تقرير المصير، وذلك ضمن إطار القانون الدولي وحقوق الإنسان. يلتزم الأعضاء والمحللون السياسيون في الشبكة المناقشة الجدية للقضايا المطروحة. يمكن اعادة نشر وتوزيع هذه الملخصات السياسية شرط ان يتم الاشارة بوضوح الى «الشبكة»، «شبكة السياسات الفلسطينية»، كمصدر اساسي لتلك المواد.

لمزيد من المعلومات عن «الشبكة»، زوروا الموقع الالكتروني التالي: www.al-shabaka.org او اتصلوا بنا على البريد الالكتروني التالي: contact@al-shabaka.org الآراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.

[حاتم بازيان](#) هو كبير المحاضرين في قسم الشرق الأدنى والدراسات العرقية في جامعة كاليفورنيا، بيركلي. درّس سابقاً في كلية الحقوق في جامعة كاليفورنيا، بيركلي. هو أستاذ زائر في قسم الدراسات الدينية في كلية سانت ماري في كاليفورنيا، ورئيس الشؤون الاكاديمية في كلية الزيتونة في كاليفورنيا.